إبطال شُبه المتأوّلين لنصّ ولاية أمير المؤمنين عليه السلام

لمؤلّف مجهول (ق ٧)

تحقيق: محمّد الكاظم

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

التمهيد

الحمد لله ربّ العالمين، و الصلاة والسلام على أنبيائه و أوليائه، سيّما خاتم الأنبياء و سيّدهم محمّد بن عبد الله، و على أخيه و وارث علمه و سيّد الأوصياء عليّ بن أبي طالب.

و بعد، فهذه مقدّمة وجيزة للتعريف بالكتاب والكاتب والنسخة وأسلوب التحقيق.

الكتاب

واسمه كما ورد على ظهر النسخة **إبطال شبه المتأوّلين لنصّ ولاية أمير المؤمنين عليه السلام**، و ذكر في الصفحة الأولى من النسخة قبل البسملة و المقدمة: **إبطال شبهة المتأوّلين** - بزيادة تاء - ثمّ ذكر البسملة، ثمّ أردفها بقوله:

ممّا نقل من تأليف العلّامة يحيى بن [الحسن بن] الحسين الحلّي ـ تولّى الله مكافأته ـ في دفع من لا يريد أن تكون لفظة «مولى»... نصّاً في أمير المؤمنين و سيّد الوصيّين، و يريد إخراجها عن ظاهرها؛ من ناصبيٍّ حاسد، أو مكابرٍ جاحد.

ثمّ يبتدئ المؤلّف بعده بقليل بنقل كلام الحلّي، و يستمرّ في النقل إلى ص٤٥ من المخطوطة، ثمّ يستعقبه بنقل شيء يسير من **مشكاة الأنوار للسالكين مسالك الأبرار** لإمام الزيدية المؤيّد بالله يحيى بن حمزة، ثمّ ينقل المؤلّف بعده حديثاً واحداً من كتاب **المعتمد**، ثمّ يُنهي الكتاب بنقل حديث واحد من **تاريخ الطبري**، و يذكر في خلاله سنداً آخر للحديث لم يتبيّن لنا مصدره، و لم نعرف رجاله.

إذاً فالكتاب كتابُ جَمْعٍ لأقوال الآخرين، و ليس فيه شيء من المؤلّف، و هو يتضمّن أربع فقرات:

الفقرة الأولى: ولها النصيب الأوفر من الكتاب، و كما صرّح في المقدّمة، نقلها من تأليف العلّامة يحيى بن الحسين الحلّي، و لم يصرّح باسم الكتاب الّذي أخذ عنه، إلّا أنّنا بعد دراستنا للموضوع و ملاحظة أنّ أسلوبه و زمانه يتناسب مع أسلوب و زمان العلّامة يحيى بن الحسن بن الحسين الحلّي الأسدي المعروف بابن البطريق، رجّحنا أن يكون يحيى بن الحسين هو يحيى بن الحسن، فيكون الاسم إمّا قد تصحف على المؤلّف أو الكاتب، أو أنّه نسبه إلى جدّه. ثمّ راجعنا بعض كتبه مثل **خصائص الوحي المبين**، و **العمدة**، فوجدنا أنّ كلّ ما نقله المؤلّف هنا مذكور ضمن الفصل الرابع عشر من **العمدة**، و يشكل هذا القسم بمقدار

الربع الأخير من الفصل الرابع عشر تقريباً.

و ابن البطريق هذا من مفاخر الزمان، قال عنه الحافظ ابن النجّار، كما في **لسان الميزان**[1]:

قرأ الفقه والكلام على مذهب الإمامية... وجدّ حتّى صارت إليه الفتوى.

و كانت وفاته في شعبان سنة ٦٠٠ و له سبع و سبعون سنة. و قد طُبع من كتبه:

عمدة عيون صحاح الأخبار في مناقب إمام الأبرار، كتاب قيّم حافل بفضائل أهل البيت من الصحاح الستّة و **مسند أحمد** و **تفسير الثعلبي** و **مناقب ابن المغازلي** و غيرها، و قد طُبع هذا الكتاب قديماً و حديثاً.

خصائص الوحي المبين في مناقب أمير المؤمنين عليه السلام والآيات النازلة في حقّه، و هو متكفّل لبيان الآيات النازلة في أمير المؤمنين من طريق أهل السنة. طبع بطهران أوّلاً سنة ١٣١١ق، ثمّ طبع ثانياً سنة ١٤٠٦ق، بتحقيق شيخنا الوالد ـ حفظه الله تعالى ـ.

المستدرك المختار في مناقب وصيّ المختار، ألّفه قبل **الخصائص** و بعد **العمدة**، استدرك فيه ما فاته ذكره في **العمدة** من الأحاديث، ولم يُطبع هذا الكتاب بعد، و يوجد بعض نسخه في المكتبات، و له تصانيف أُخر.

الفقرة الثانية: هي نبذة يسيرة من كتاب **مشكاة الأنوار للسالكين مسالك الأبرار** لإمام الزيدية المؤيّد بالله يحيى بن حمزة النقوي

---

١. لسان الميزان، ج ٦، ص ٢٤٧.

الرضوي العلوي، المولود عام ٦٩٩، و المتوفّى عام ٧٤٧ باليمن، و قد ذكر في **طبقات الزيدية** عند ذكر كتبه: «**مشكاة الأنوار** في الردّ على الباطنية»[١]. و في كتاب **مؤلّفات الزيدية** للحسيني:

مشكاة الأنوار للسالكين مسالك الأبرار... أوّله: الحمد لله القيّوم الّذي بهر...، نسخة منه في مكتبة الجامع الكبير (٦٩٠) كتب سنة ٨١٥، و قوبل على الأمّ، و قرئ سنة ٨١٦.[٢]

ثمّ ذكر في الرقم التالي و الصفحة التالية:

مشكاة الأنوار الهادمة لقواعد الباطنية الأشرار تمّ تأليفه سنة ٧٠٨، أوّله: الحمد لله القيّوم الّذي بهر...، طبع في دار الفكر الحديث في القاهرة سنة ١٣٩٢، بتحقيق محمد السيّد الجليند، و عليه طبع ببيروت مكرّراً.

و من الملاحظة أنّ افتتاح الكتابين المذكورين في كتاب **مؤلّفات الزيدية** واحد فينبغي مراجعتهما، و الظاهر اتّحادهما.

الفقرة الثالثة: نَقَل فيها المؤلّف حديثاً من كتاب **المعتمد**، و لم يَذكر مؤلّفه، و لم أجد مع بعض المراجعة للفهارس ما يتناسب مع الكتاب، سوى ما ورد في **الذريعة**:

المعتمد في الإمامة، للعلّامة الكراجكي المتوفّى سنة ٤٤٩. توجد منه نسخة...[٣]

المعتمد في المعتقد، للشيخ أبي جعفر المركب الفقيه، يروي عنه الشيخ منتجب الدين بواسطة شيخه[٤]. فهو أيضاً من أعلام ق ٥.

---

١. طبقات الزيدية، ج ٣، ص ١٨٨.

٢. مؤلّفات الزيدية، ج ٣، ص ٢٠، الرقم ٢٨٩٦.

٣. راجع: مجلة علوم حديث الفارسية، ش ١٨، ص ٢١٩، المقالة: «در جستجوي المعتمد كراجكي».

٤. الذريعة، ج ٢١، ص ٢١٣، الرقم ٤٦٦٦.

الفقرة الرابعة، و بها نهاية الكتاب: حديث واحد من **تاريخ الطبري**، يذكر في خلاله سنداً آخر للحديث لم يتبيّن لنا مصدره و لا رجاله.

والطبري أشهر من أن يُذكر، و من كتبه المطبوعة: التاريخ، والتفسير، و تهذيب الآثار.

وكلّ هذه النقول تصبّ في موضوع الولاية، و لم يأت المؤلّف للكتاب بشيءٍ يذكر في الكتاب من عنده.

المؤلّف:

لم يتبيّن لنا شيء من خصوصيات المؤلّف و الجامع لهذا الكتاب، إلّا أنّه ـ لا شكّ ـ من الشيعة الموالين كما يظهر من أوّل الكتاب و آخره، و كما يظهر أيضاً من اسم الكتاب، ونستطيع تحديد الفترة الّتي عاش فيها أنّها بين القرن الثامن والثاني عشر؛ حيث إنّه ينقل من كتاب **مشكاة الأنوار** و هو من مؤلّفات القرن الثامن، و حيث إنّ تاريخ النسخة الخطّية سنة ١١٤٩، لكنّا لانعرف مع ذلك أنّ هذه النسخة هل هي للمؤلّف أو أنّها مستنسخة؟ فإن كانت للمؤلّف فهو كان حيّاً في هذا التاريخ و من أعلام ق ١٢، و إن كان لغيره فيبقى التحديد العامّ الّذي ذكرناه أوّلاً على حاله.

النسخة:

حصلنا على صورة للنسخة من مركز إحياء التراث الإسلامي بقم المقدّسة، و بواسطة مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، و بمساعي فضيلة المحقّق الشيخ عليٍّ الفاضلي. و جاء في الصفحة الأولى

من الصورة حيث يذكر فيها هويّة الكتاب بعد ذكر اسم الكتاب و موضوعه: اسم المؤلّف: يحيى بن الحسين الحلّي، تاريخ النسخ: شعبان سنة ١١٤٩، اسم المكتبة و محلّها: مكتبة برلين، الرقم ١٩٦٨٤[1]، رقم الفيلم ٨٤١، تاريخ التصوير ٣ رجب المرجّب ١٤١٨.

هذا، و لا شكّ أنّ الكتاب ليس للحلّي؛ حيث إنّه ينقل من كتاب الحلّي كما يصرّح به في بداية النقل و نهايته، و حيث إنّه ينقل عمّن تأخّر عن الحلّي بأكثر من قرن، و قد تقدّم البتّ في هذا آنفاً عند البحث عن الكتاب و مؤلّفه، و أيضاً تاريخ الاستنساخ محرّم سنة ١١٤٩، و أمّا شعبان فتاريخ تملّكه لبعض الأفراد كما سيأتي.

و ورد على غلاف الكتاب أو ظهره: كتاب **إبطال شبه المتأوّلين لنصّ ولاية أمير المؤمنين**، و كتب فيما بين هذه الكلمات بخطٍّ متفاوت عن خطّ الكتاب: أودعت هذا الكتاب شهادة أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، و أشهد أنّ محمداً عبده و رسوله، صلّى الله عليه و على آله الأكرمين الّذين أذهب الله عنهم الرجس و طهّرهم تطهيراً، آمين، و لا حول و لا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم، و الحمد لله رب العالمين مقلد كافبه![2] عدد ما ذكره الذاكرون، و غفل عن ذكره الغافلون.

و في الهامش خطوط مختلفة تشير إلى تملّك الكتاب أو نسخة منها:

---

1 . Ahlwardt, W; Die Handschriften - verzeichnisse Der Königlichen Bibliotiek zu Berlin, 1897. vol: 9, pp. 219-220.

٢. كذا في النسخة، والظاهر أنّ لفظتي «مقلد كافبه» زائدتان.

الحمد لله وحده مِن منّ الله تعالى على عبده و ابن عبده، الراجي لطفه و مغفرته و عفوه محمّد بن الحسين بن عبد القادر ـ غفر الله له ولوالديه بحقّ محمّد و آله ـ بتاريخ شهر شعبان سنة ١١٤٩.

و بخطّ آخر:

أفقر العباد إلى رحمة الغنيّ الجواد عبده و ابن عبدته... ثمّ خرج هذا من ملكه.

و بخطّ ثالث:

صار هذا الكتاب في ملك الفقير إلى الله سبحانه عبد الله بن زبيد [ظ] الخيواني ـ لطف الله تعالى له، و غفر له و للمؤمنين و المؤمنات أجمعين ـ.

و بعد نقل المصنّف للفقرات الأربعة من الكتب الأربعة الّتي قدّمنا البحث عنها ـ و ذلك في ٧٤ صفحة بخطٍّ واضح و كبير جدّاً بحيث يكون متوسّط كلّ سطر أربع كلمات، و عدد الأسطر في كل صفحة ٧ أسطر ـ بعد ذلك يقول الكاتب:

انتهى رقم ذلك كما هو لفظاً و معنىً، من غير زيادة أو نقص، في المحرّم ١١٤٩. و كتب بعده: تمّ بمنّ الله و كرمه و إحسانه، والحمد لله على كلّ حال من الأحوال. تمّت النسخة الجليلة، تمّت.

وقد راجعنا المصادر المذكورة هنا سوى **مشكاة الأنوار**، و عرضنا النسخة عليها، و سدّدنا ما كان فيها من خلل أو نقص أو مغايرة، مع التنبيه على ذلك كلّه؛ والحمد لله أوّلاً و آخراً.

ابطال شبهة المؤولين

بسم الله الرحمن الرحيم

مما نقل من تأليف العلامة يحيى

بن الحسين الحلي نور الله مكانه

في دفع من لا يريد أن تكون

كتاب

ابطال شبه المتأولين

اودعت هذا الكتاب

وحده لا شريك له

شهادة أن لا اله الا الله

صلى الله عليه وعلى آله

لنص ولاية أمير المؤمنين

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم

ممّا نقل من تأليف العلّامة يحيى بن الحسين الحلّي ـ تولّى الله مكافأته ـ في دفع من لايريد أن يكون لفظة «مولى» في قوله ﷺ: «من كنت مولاه» نصّاً في أمير المؤمنين و سيّد الوصيّين، ويريد إخراجها عن ظاهرها، مِن ناصبيٍّ حاسدٍ، أو مكابرٍ جاحد، ذلك قوله:

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

[الفقرة الاولى] فصل في بيان [معنى] لفظة «مولى» في /٥/اللغة.

اِعلم أنّ لفظة مولى معنى في اللغة تنقسم إلى عَشَرة أوجه:

أوّلها: الأوْلى، و هو الأصل والعماد الّذي ترجع إليه المعاني في باقي الأقسام.

ثمّ اعلم أنّ أهل اللغة و مصنّفي العربية قد نصّوا على لفظة «مولى» أنّها تفيد الأوْلى، و فسّروا ذلك في /٦/كتبهم: مِن كتاب الله تعالى، و من أشعار العرب.

فأمّا من كتاب الله العزيز: فإن أبا عبيدة مَعْمَر بن المثنّى ـ و هو المقدّم في علم العربية، غير مطعون عليه في معرفتها ـ قد ذكر في كتابه المتضمّن تفسير غريب القرآن، المعروف بـ المجاز في سورة/٧/ الحديد، في تفسير قوله تعالى: ﴿فاليومَ لايُؤخَذُ منكم فِديةٌ و لا مِن الّذين كفروا مأواكم النارُ هي مَولاكم و بِئسَ المصير﴾: يريد ـ جلّ اسمه ـ «هي أولى بكم»، على ما جاء في التفسير، واستشهد بقول لبيد/٨/:

فغدت كلا الفرخين تحسب أنّها مولى المخافة خلفَها وأمامَها

معناه: أولى بالمخافة، يريد أنّ هذه الظبية تحيّرت فلم تدر خلفها أولى بالمخافة أم أمامها.

و بقول الأخطل في عبد الملك بن مروان:

فما وجدت فيها قريش لأمرها/۹/
أعفّ و أوفى من أبيك و أمجدا
وأوْرى بــزَنْدَيْه و لو كان غيره
غداة اختلاف الناس أكدىٰ وأصلدا
فأصبحت مولاها من الناس كلّهم
وأحرى قريش أن تهاب و تحمدا

فخاطبه بلفظة «مولى» و هو خليفة مطاع، و الأمر[1] من حيث اختصّ /۱۰/ بالمعنى الّذي احتمله؛ و ليس أبو عبيدة متّهماً بالتقصير في علم اللغة، و لا مظنوناً به الميل إلى أمير المؤمنين ﷺ، بل هو معدود من جملة الخوارج.

و قد شاركه في مثل ذلك التفسير ابن قتيبة و هو أيضاً /۱۱/ لا ميل له إلى أمير المؤمنين ﷺ، إلاّ أنّه لو علم أنّ الحقّ في هذا المعنى لقاله.

و قال الفرّاء في كتابه كتاب **معاني القرآن**، في تفسير هذه الآية: إنّ الوَليّ والمولى في لغة العرب واحد.

و قال أبو بكر محمّد بن القاسم الأنباري في كتابه /۱۲/ المعروف بـ **تفسير المشكل في القرآن**، في ذكر أقسام [الـ]مولى: «إنّ المولى الوليُّ، و المولى الأولى بالشيء»، واستشهد على ذلك بالآية المتقدّم ذكرها، و ببيت لبيد أيضاً.

---

۱. في العمدة: مطاع الأمر.

و أنشدوا[١] لغير لبيد أيضاً:

كانوا مَواليَ حقٍّ يطلبون به /١٣/ فأدْركوه و ما ملّوا و ما لغُبوا

و فيه[٢]: رُوِيَ أنّ في قراءة عبد الله بن مسعود: «إنّما مولاكم اللهُ و رسوله» مكان ﴿إنّما وليُّكم اللهُ و رسوله﴾[٣].

وفي الحديث: «أيُّما امرأة تزوّجت [و قيل: نكحت] بغير إذن مولاها فنكاحها باطل» /١٤/، والمعلوم أنّ المراد من ذلك[٤] بمولاها وليّها والّذي هو أولى الناس بها.

والأخطل هو أحد شعراء العرب، و ممّن لا يُطعَن عليه في معرفةٍ، و لا ميل [له] إلى مذهب الإسلام، بل هو من المبرَّزين في علم اللغة/١٥/ و قد حُكي عن أبي العبّاس المبرّد أنّه قال: «الوليّ: الّذي هو الأحقّ والأولى، و مثله المولى»، فتُجعل الثلاثُ عباراتٍ لمعنىً واحد.

و مَن له أدنى أُنسٍ بالعربية و كلامِ أهلها لايخفى عليه ذلك.

والثاني من أقسام /١٦/ [الـ]مولى هو: مالك الرقّ، قال الله تعالى: ﴿ضَرَب اللهُ مثلاً عبداً مملوكاً لايقدر على شيءٍ و هو كَلٌّ على مولاه﴾[٥] يريد: مالكه، والأمر في ذلك أشهر من أن يحتاج إلى الاستشهاد.

والثالث: المعتِق /١٧/.

والرابع: المعتَق.

والخامس: ابن العمّ؛ قال الله تعالى: ﴿و إنّي خفت الموالي من ورائي﴾[٦] يعني

---

١. في العمدة: و أنشد.

٢. في العمدة: و قد.

٣. المائدة، الآية ٥٥.

٤. كذا في نسخه، والظاهر أنّ فيها زيادة.

٥. النحل، الآية ٧٥.

٦. مريم، الآية ٥.

بني العمّ، و منه قول الشاعر:

مهلاً بني عمّنا مهلاً موالينا لاتنبشوا بيننا ما كان مدفونا

والسادس: الناصر؛ قال الله /١٨/ تعالى: ﴿وإن تَظاهَرا عليه فإنّ الله هو مولاه﴾[١] يريد: ناصره.

و قال تعالى: ﴿ذلك بأنّ الله مولى الذين آمنوا و أنّ الكافرين لا مولى لهم﴾[٢] يريد: لا ناصر لهم.

والسابع: المتولّي لتضمّن الجريرة و تجويز الميراث /١٩/.

والثامن: الحليف؛ قال الشاعر: موالي حلفٍ لا موالي قرابةٍ.

والتاسع: الجار؛ قال الشاعر: مولى اليمين و مولى الجار والنسب.

والعاشر: الإمام، [السيّد] المطاع.

و هذه الأقسام التسعة ـ بعد الأَوْلى ـ إذا تُؤمّل /٢٠/ المعنى فيها وجدها راجعةً إلى معنى «الأَولى» و مأخوذةً منه:

لأنّ مالك الرقّ لمّا كان أولى بتدبير عبده من غيره كان مولاه دون غيره.

والمعتِق لمّا كان أولى بميراث المعتَق [من غيره] كان /٢١/ لذلك مولاه.

والمعتَق لما كان أولى بمعتِقه في تحمّل جريرته، و ألصق به ممّن أعتقه غيره، كان مولاه أيضاً لذلك.

و ابن العمّ لمّا كان أولى بالميراثِ ممّن بَعُد عن نسبه، و أولى بنصرة /٢٢/ ابن عمّه من الأجنبي، كان مولاه لأجل ذلك.

و الناصر لمّا اختصّ بالنصرة فصار بها أولى، و كان من أجل ذلك مولاه.

---

١. التحريم، الآية ٤.

٢. محمّد، الآية ١١.

والمتولّي التضمّن للجريرة[١] لمّا ألزم نفسه ما يلزم المعتِق، كان بذلك أولى ممّن /٢٣/ لم يقبل الوَلاء، و صار به أولى بميراثه، فكان لذلك مولاه.

والحليف لاحق بالمتولّي، فلهذا السبب كان مولاه.

والجار لمّا كان أولى بنصرة جاره ممّن بَعُد عن داره، و أولى بالشفعة في عقاره، فلذلك /٢٤/ صار مولىً.

و الإمام المطاع لمّا كان له من طاعة الرعيّة و تدبيرهم بما يماثل الواجب بملك الرقّ، كان لذلك مولى.

فصارت جميع [تلك] المعاني فيما حدّدناه ترجع إلى الوجه الأوّل الّذي هو «الأوْلى» /٢٥/ و تكشف عن صحّة معناه فيما ذكرناه في حقيقته و وصفناه، فليُتأمّل ذلك، ففيه بيان [لمن تأمّله].

فإن قيل: فإذا ثبت أنّ لفظة «مولى» قد تستعمل مكان «الأوْلى» و أنّها أحد محتملاتها، فما الدليل على /٢٦/ أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله أراد بها يوم الغدير «الأَوْلى» دون أن يكون أراد بها غيره من الأقسام الّتي يعبَّر بها عنها؟

قيل له: مقدّمة الكلام الّتي بدأنا بذكرها، و أُخذ إقرار /٢٧/ الأُمّة [بها][٢] من قوله ـ عليه و آله الصلاة والسلام ـ: «ألستُ أوْلى بكم من أنفسكم؟» ثمّ عطف عليه بلفظٍ يحتملها و يحتمل غيرها، دليلٌ على أنّه لم يرد بها غير المعنى الّذي قرّرهم عليه دون أحد /٢٨/ محتملاتها، و أنّه قصد بالمعطوف ما هو معطوف عليه، **و لايجوز أن يرد من الحكيم بتقرير لفظٍ مقصور على معنى مخصوص ثمّ يعطف عليه** بلفظ يحتمله إلّا و مراده المخصوص الّذي /٢٩/ ذكره و قرّره دون ما عداه.

يوضِح ذلك و يزيده بياناً أنّه لو قال: «أ لستم تعرفون داري الّتي في موضع

---

١. في العمدة: لتضمّن الجريرة. و هو مطابق للعبارة المتقدمة.

٢. في النسخة: وأخذه قرار الأمة.

كذا؟» ثمّ وصفها و ذكر حدودها، فإذا قالوا: بلى، قال لهم: «فاشهدوا أنّ داري وقفٌ على المساكين» /٣٠/، وكانت له دور كثيرة، لم يجز أن يحمل قوله في الدار الّتي وقفها إلّا على الدار الّتي قرّرهم على معرفتها و وصفها.

وكذلك لو قال: «أ لستم تعرفون عبدي فلاناً النوبي؟» فإذا قالوا /٣١/ بلى، قال: «فاشهدوا أنّ عبدي حُرٌّ لوجه الله» وكان له مع ذلك عبيد سواه، لم يجز أن يقال إلّا أنّه أراد[1] عتق من قرّرهم على معرفته دون غيره من عبيده، و إن اشترك جميعهم في اسم العبودية /٣٢/.

و إذا كان الأمر على ما ذكرناه، ثبت أنّ مراد النبيّ ﷺ بقوله: «من كنت مولاه فعليٌّ مولاه» الأَوْلى الّذي قدّم ذكره و قرّره، و لم يجز أن يصرف إلى غيره من أقسام لفظة مولى و ما يحتمله /٣٣/، و ذلك يوجب أنّ عليّاً؈ أولى بالناس من أنفسهم بما ثبت له أنّه مولاهم، كما أثبت النبيّ ﷺ [لنفسه] أنّه مولاهم، و أثبت له القديم تعالى أنّه أولى بهم من أنفسهم، فثبت أنّه أولى بلفظ الكتاب /٣٤/ العزيز، و ثبت أنّه مولىً بلفظ نفسه. فلو لم يكن المعنى واحداً، لما تجاوز ما حَدّ له في لفظ الكتاب العزيز إلى لفظ غيره، فثبت لعليٍّ؈ ما ثبت له في هذا المعنى من غير عدولٍ (إلى لفظٍ غيره)[2] /٣٥/ إلى معنى سواه.

و يزيده بياناً أيضاً أنّا نتصفّح جميع ما تحتمله لفظة[3] مولىً من الأقسام الّتي يُعَبّر بها عنها، و ننظر ما يصحّ أن يكون مختصّاً بالنبيّ ﷺ منها، و ما لا يصحّ اختصاصه به، و ما يجوز أن /٣٦/ يوجِبَه لغيره في تلك الحال ممّا يخصّه و ما لايجوز أن يوجِبَه، و مع اعتبارها لايوجد فيها ما يوجبه لأمير المؤمنين؈ غير الأولى والإمام و السيّد المطاع.

---

١. في العمدة: إنّه أراد إلا.

٢. لم يرد في العمدة.

٣. في النسخة: «لفظ»، مع إهمال لنقاط «يحتمله».

و نحن نذكرها مفصّلة /٣٧/ على البيان فنقول: أمّا المالك والمُعْتِق، فلا يصحّ أن يكونا مراده صلى الله عليه وآله؛ لأنّ عليّاً عليه السلام لم يكن مالكاً لرقّ كلّ مَن ملك النبيّ صلى الله عليه وآله [رقّه]، ولا معتِقاً لمن أعتقه.

و أمّا /٣٨/ المُعْتَق فيستحيل عليه[1] صلى الله عليه وآله.

و أمّا الحليف و الجار، فلا يجوز أن يكونا مراده صلى الله عليه وآله؛ لأنّ الحليف هو المنضوي إلى غيره يمنع منه و ينصره، و لم يكن النبيّ صلى الله عليه وآله /٣٩/ حليفاً لأحدٍ على هذا الوجه، فيكونَ أمير المؤمنين حليفه، ولا كان [أيضاً] في [كلّ] حالٍ جار من هو جاره! فأمّا منزلهما في المدينة، فمعلوم أنّه واحد، فهو جار من هو جاره، و هذا [ما] لا فائدة في ذكره.

و أمّا /٤٠/ ضامن الجريرة، فلا يصحّ أن يكون مراده؛ لأنّه لم يكن ضامن جريرة كلّ من ضمن جريرته، ولا يصحّ أن يكون قد أوجب ذلك؛ لأنّه خاطب به الكافّة، و لم يكن ضامن جرائرهم و مستحقّ مواريثهم /٤١/.

و أمّا الناصر و ابن العمّ، فلا يصحّ أيضاً أن يكونا مراده صلى الله عليه وآله للعِلم المشترك من الكافّة بأنّه ناصرُ من هو ناصره، و ابن عمّ من هو ابن عمّه، فلايجوز من الرسول صلى الله عليه وآله /٤٢/ أن يجمع الناس في مثل ذلك المقام العظيم الكبير، و يوقفَهم على الرمضاء في الحرّ الشديد، ثمّ يُعلمهم ما هم عالموه، و يخبرهم بما هم متيقّنوه.

و إذا لم يصحّ أن يكون مراده صلى الله عليه وآله شيئاً /٤٣/ من هذه الأقسام، علمنا أنّ مراده ما بقي منها ممّا هو واجب له على العباد، و يصحُّ أن يوجبه لمن أراد. و لم يبق غير قسمين و هو الأَوْلى و السيّد المطاع، فهما على كلّ حالٍ المراد، ولو لم يكونا ولا واحدٌ منهما مراده /٤٤/ خرج كلامه عن أن يتضمّن معنىً يستفاد.

---

١. في العمدة: فيستحيل أن ينسب إليه.

و هذا دليل معتمد، فليُتأمّل؛ ففيه كفاية في هذا الباب غير مفتقرٍ إلى ذكر المقدمة المقرّرة في أوّل الكلام[١]، و هو شاهدٌ بأنّ أمير المؤمنين عليه السلام /٤٥/ هو الأَوْلى و السيد المطاع[٢]. انتهى اللفظ من غير زيادة و لا نقصان.

[الفقرة الثانية مما نقل من كتاب مشكاة الأنوار]

و ممّا نقل من كتاب **مشكاة الأنوار للسالكين مسالك الأبرار** ممّا أجاب به الإمام المؤيد بالله يحيى بن حمزة ـ رضوان الله عليه ـ /٤٦/ على أحمد بن عليّ بن شائع التهامي، قال:

المسألة الثالثة عشر: قلتَ: هل عَلِمنا أنّ عليّاً عليه السلام بايع أبابكر بعد وقوفه عن البيعة أم لا؟!

اِعلم أنّ أمير المؤمنين عليه السلام ما اعتراه الريب و لا خالطه /٤٧/ الشكّ أنّ الصحابة يعدِلون به عن مقام ابن عمّه صلى الله عليه وآله ساعة واحدة، فلمّا توفّي رسول الله صلى الله عليه وآله و بكّر الناس إلى سقيفة بني ساعدة للاشتوار، تحقّق أنّ القوم ليسوا في شيءٍ /٤٨/ من

---

١. في العمدة: الكتاب.

٢. هنا نهاية الكلام في العمدة ثمّ يتطرق بعده إلى ذكر الشواهد غير اللفظية، ثمّ قال: و ممّا يؤيد ما قلناه من أنّه ممّا أراد بلفظة «مولى» استحقاق الإمامة و ولاء الأمّة دون ما عداه من سائر الأقسام ما ذكرناه من قول عمر بن الخطاب: «هنيئاً لك يا بن أبي طالب؛ أصبحت مولى كلّ مؤمن و مؤمنة»، فدلّ بالتهنئة له على استحقاق الولاية، فمن كان مؤمناً فعليٌّ مولاه، و من ليس بمؤمن فلا حاجة لذكره؛ لخروجه عن دائرة الإسلام، فإنّ علياً عليه السلام لم يكن مولاه، لموضع شرط النبيّ صلى الله عليه وآله و شهادة عمر بذلك، و هذا من أدلّ دليل على صحة ما ذكرناه.

وأقادهم رقّ الأنام بوقعة ... في الروح إذ أضحى عليهم والياً

ما استدرك الإنكار منهم ساخط ... إلاّ و كان بها هنالك راضياً

أقول: و بهذا ينتهي الفصل ١٤ من كتاب العمدة.

وللمزيد راجع كتاب الغدير، ج ١، ص ٣٤٠ـ٤٠٠، فقد جمع العلّامة الأميني الأقوال هناك و بحث فيها.

ذلك، و أنّهم عازمون على العدول عنه، فاستكثر في نفسه استكثاراً و صبر، كما قال عليه السلام: «فصبرت و في العين قذى، و في الحلق شجى، أرى تراثي نهباً»، فتأخَّرَ عن مخالطة القوم /٤٩/ و كان منهم ما كان من غير مشورة منه و لا بيعة، و لم يَبلغنا أنّه بايع أبابكر في الأُولى و لا في الثانية، و لو وقع لنُقل، فقد نقل ما هو أسهل منه، فلمّا لم ينقل عُلم أنّه غير واقع /٥٠/، بل الظاهر من حاله التوجّع، و هو ظاهر من كلامه عليه السلام، من غير أن يظهر إكفارٌ ولا تفسيق[1] بل يظهر التحمّل والثناء الحسن.

والظاهر أنّ دخوله بعد/٥١/ انقراض الخلفاء الثلاثة ما كان إلّا لله تعالى، فأمّا الهوى فكان تركها كما أشار إليه بقوله: «لولا حضور الحاضر و وجوب الحجّة بوجود الناصر [و ما أخذ الله على العلماء ألّا يقارّوا على كظّة ظالم و لا سغب مظلوم]، لألقيت حبلها على غاربها، و لسقيت آخرها بكأس أوّلها، [و لألفيتم

---

١. بل اتّهمهم بالاستبداد و الظلم والتكالب على الدنيا، والتواطؤ والنهب، و هذه صفات غير المؤمنين، كما هو واضح لمن أنس بمعارف القرآن، فقال في الخطبة الشقشقية: «أما والله لقد تَقَمَّصَها ابن أبي قحافة، و إنّه ليعلم أنّ محلّي منها محلّ القطب من الرحا... و طفقت بين أن أصول بيدٍ جَذّاء، أو أصبر على طخية عمياء، يهرم فيها الكبير، و يشيب فيها الصغير، و يكدح فيها مؤمن حتّى يلقى ربّه، فرأيت الصبر على هاتا أحجى... أرى تراثي نهباً، حتّى مضى الأوّل لسبيله، فأدلى بها إلى فلانٍ (عمر) بعده... فيا عجبا! بينا هو يستقيلها في حياته إذ عقدها لآخر من بعده؛ لشَدَّ ما تشطّرا ضرعيها.

فصيّرها في حوزة خشناء، يغلظ كلمها، و يخشن مسّها، و يكثر العثار فيها... فمُني الناس بخبطٍ و شماس و تلوّن و اعتراض، فصبرت على طول المدّة و شدّة المحنة، حتّى إذا مضى [الثاني] لسبيله جعلها في جماعة زعم أنّي أحدهم. فيالله وللشوري! متى اعترض الريب فيّ مع الأوّل منهم حتّى صرت أُقرن إلى هذه النظائر!... فصغا رجل منهم لضغنه، و مال الآخر لصهره مع هنٍ و هنٍ، إلى أن قام ثالث القوم نافجاً حضنيه بين نثيله و معتلفه، و قام معه بنو أبيه يخضمون مال الله خضْمة الإبل نبتة الربيع، إلى أن انتكث عليه فتله، و أجهز عليه عمله، و كبت به بطنته...». انظر الخطبة ٣ من نهج البلاغة، و للخطبة مصادر و شواهد كثيرة.

و أيضاً قال لبعض مَنْ سأله: كيف دفعكم قومكم عن هذا المقام و أنتم أحقّ به: «أمّا الاستبداد علينا بهذا المقام و نحن الأعلون نسباً و الأشدّون برسول الله صلى الله عليه وآله نوطاً، فإنّها كانت أثَرَةً شحّت عليها نفوسُ قومٍ، و سَخَت عنها نفوس آخرين، والحَكم الله، والمعود إليه القيامة، و دع عنك نهباً صيح في حجراته...». نهج البلاغة، خ ١٦٢، و لها مصادر عديدة.

دنياكم هذه أزهد عندي من عفطة عنز».

و على /٥٢/ الجملة فلنا به أسوة، و ما نقول فيهم إلاّ كمقالته، لكنّا نقول قولاً واضحاً: هم قد استبدّوا بالخلافة، و قد قام البرهان الشرعي على صحّة إمامته ، والخلافة عندنا غير الإمامة /٥٣/، و لم تقم دلالة على صحّة إمامتهم، فهم خلفاء،[1] و هو الإمام، وهذا قولٌ بالغٌ يكفي في الإنصاف لمن عرف حقّهم، وعزل عن نفسه جانب العصبية /٥٤/ والتقليد للأسلاف.

دقيقة: اعلم أنّا قد رمزنا من قبلُ أنّ الخلافة غير الإمامة، و أنّ أمير المؤمنين إمام و غيره خليفة، و وجهُ التفرقة بينهما /٥٥/ أنّ الإمامة قطعية، و هي إنّما تثبت بمسلك شرعي و وقوف على شرائطه، فمتى ثبت ذلك صحّت الإمامة قطعاً، و أمّا الخلافة فثبوتها على جهة الاستيلاء و القهر والغلبة، و لهذا فإنّ معاوية خرج [وخلف] و ليس إماماً /٥٦/. و هكذا خلفاء الدولتين [الأموية و العبّاسية]، هم ملوك و خلفاء وليسوا أئمّة، فلا جرم صحّ منّا إطلاق القول بأنّ أمير المؤمنين إمام، و غيره خليفة. انتهى، و صلّى الله على سيّدنا محمّد /٥٧/ و آله و سلّم تسليماً كثيراً.

[الفقرة الثالثة]: روى في كتاب المعتمد[2] قال:

روى أبو الأسود الدؤلي عن ابن عبّاس قال: كنت أُماشي عمر بن الخطّاب في بعض سكك المدينة، يده في يدي، إذ قال لي: يا ابن عبّاس، ما أظنّ صاحبك /٥٨/ إلّا مظلوماً ـ يعني عليّاً ـ، فقلت في نفسي: والله ليسعفني بها، فقلت:

---

١. بالتواطؤ والاستبداد و الظلم، كما تقدّم آنفاً في كلام عليّ ، و كما هو واضح لمن سَبَرَ التاريخ بإنصاف، و سيأتي في كلام ابن حمزة أنّ مقصوده من ثبوت الخلافة لهم هو من باب الاستيلاء والقهر و الغلبة.

٢. لاحظ ما قدّمنا في بداية الكتاب.

يا أمير المؤمنين، أدِّ إليه ظلامته! فانتزع يده فمضى و هو يهمهم، ثمّ وقف فلحقتُه، فقال: يا ابن /٥٩/ عبّاس، ما أظنّ القوم منعهم من صاحبك إلاّ أنّهم استصغروه، فقلت في نفسي: هذه شرٌّ من الأُولى! فقلت: يا أمير المؤمنين، ما استصغره الله حين أمره بأخذ /٦٠/ سورة براءة من أبي‌بكر فيؤدّيها! فسكت.[1]

[الفقرة الرابعة روى الطبري في تاريخه]

وروى الطبري في تاريخه[2] عمّن أثبت اسمه في كتابه، عن ابن عبّاس، قال: بينا عمر بن الخطّاب و بعض أصحابه يتذاكرون الشعراء /٦١/ فقال بعضهم: فلان أشعر الناس، و قال بعضهم: بل فلان، فقال عمر: مَن أشعر الناس يا ابن عبّاس؟ فقلت: زهير، فقال عمر: هل من شعره ما يُستدلّ به على ما ذكرت؟ فقلت: نعم /٦٢/ امتدح قوماً من بني عبد الله بن غطفان فقال:

لو كان يَقعُد فوق الشمس من كرمٍ ... قوم بأوّلهم أو مجدهم قعدوا[3]

قومٌ أبوهم سنان حين تنسبهم ... طابوا و طاب من الأولاد ما ولدوا

إنسٌ إذا أمنوا، جنٌّ إذا فزعوا/٦٣/ ... مُأزّرون[4] بَهاليل إذا حشدوا

---

١. ورواه ابن عساكر في تاريخ دمشق في ترجمة عيسى بن أزهر، ج٤٧، ص٢٩٢، ح٥٤٩٣ بسنده عن عبد الرزّاق، عن معمر بن الزهري، عن عبيد الله، عن ابن عبّاس. إلّا أنّه لم يذكر الفقرة الأولى من الحديث ـ أعني السؤال الأوّل وجوابه ـ لكن ورد زيادة في ذيله من حديث عمر عن رسول الله صلى الله عليه وآله في محبّة عليّ، و رواه عنه المتّقي الهندي في كنز العمّال، ج١٣، ص١٠٩، ح ٣٦٣٥٧.

٢. تاريخ الطبري ج ٤، ص٢٢٢، حوادث سنة ٢٣ قال: حدّثني ابن حميد قال: حدّثنا سلمة عن محمّد بن إسحاق، عن رجل، عن عكرمة، عن ابن عبّاس؛ و نقل المصنّف هنا مع بعض التلخيص و مغايرات لفظية طفيفة.

٣. ديوانه، ص٢٦ مع مغايرات.

٤. في تاريخ الطبري: مرزؤون، و في الديوان: ممردون.

[محسَّدون على ما كان من نِعم لاينزع الله منهم ما به حسدوا][1]

و قد رُوِيَتْ[2] هذه القصة والأبيات بزيادة عن محمّد بن عثمان، عن أبي مُسمَع، عن ابن دام قال:

كان عمر بن الخطّاب جالساً في قومه يتذاكرون الشعراء فيقول /۶۴/ بعضهم: فلان أشعر، و يقول الآخرون: فلان أشعر، فقيل: ابن عبّاس بالباب، فقال عمر: قدجاءكم ابن بجدتها و أعلمُ الناس بها. فلمّا جلس قال عمر: مَن أشعر الناس يا ابن عبّاس؟ قال: زهير /۶۵/ يا أمير المؤمنين؛ لقوله: قوم... الأبيات، إلى قوله:

لو كان يخلد أقوام بفضلهم أو ما تسلّف عن آبائهم خلدوا

أو يُعدلون بوزن أو مكايلةٍ مالوا برَضْوى [و] لم يُعدل بهم أُحد

فقال عمر: أحسَنَ!، و ما أرى /٦٦/ أحداً أولى بهذا الشعر من [هذا] الحيّ من بني هاشم لفضل رسول الله ﷺ و قرابتهم منه. قال ابن عبّاس [: فقلت]: وُفّقتَ يا أمير المؤمنين، و لم تزل موفّقاً! فقال: يا ابن عبّاس، أ تدري /٦٧/ ما منع قومكم منكم؟[3] فكرهت أن أجيبه فقلت: إن لم أدر فأمير المؤمنين يدري. فقال عمر: كرهوا أن يجمعوا لكم النبوّة والخلافة، فتبجّحوا على قومكم تبجّحاً[4]، فاختارت

---

١. من تاريخ الطبري و ديوان زهير.

٢. من هنا إلى نهاية البيتين لم يرد في تاريخ الطبري، أمّا ما بعدهما فمنه، والبيت الأوّل لم يرد في الديوان، و لم أجد لرجال السند هنا ترجمة. رضوى و أُحُد جبلان قرب المدينة، و ربما يقرأ أَحَد بفتح الحاء.

٣. في تاريخ الطبري، ج ٤، ص ٢٢٣: منهم بعد محمّد.

٤. ﴿أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله فقد آتينا آل إبراهيم الكتاب و الحكمة و آتيناهم ملكاً عظيماً فمنهم من آمن به و منهم من صدّ عنه و كفى بجهنم سعيراً﴾ [النساء، ٥٤ - ٥٦] وقد روي عن الصادق و الباقر و غيرهما من أئمة أهل البيت أنّهم قالوا: نحن المحسودون. انظر شواهد التنزيل للحاكم الحسكاني، ج ١، ص ١٨٣، و تفسير البرهان ذيل الآيات و غيرهما.

وهذا الحسد كان بدرجة أنّ أمير المؤمنين ؑ شكى ذلك إلى رسول الله ﷺ فقال له: يا علي، أما ترضى أنّ

←

/٦٨/ قريش لأنفسها فأصابت و وُفّقتْ. فقلت: يا أمير المؤمنين، إن تأذن لي في الكلام و تمانعني[1] الغضب تكلّمتُ. فقال: تكلّم يا ابن عبّاس. فقلت: أمّا قولك يا أمير المؤمنين: «و وفّقتْ» /٦٩/ فلو أنّ قريشاً اختارت ما اختار الله لها لكان الصواب بيدها غير مردودٍ ولا محسود، و أمّا قولك: «إنّهم كرهوا أن تكون لنا النبوّة والخلافة»؛ فإنّ الله عزّ وجلّ وصف قوماً بالكراهية فقال: /٧٠/ ﴿ذلك بأنّهم كرهوا ما أنزل الله فأحبط أعمالهم﴾[2] فقال عمر: هيهات! والله يا ابن عبّاس، فقد كان يبلغني عنك أشياء كنت إن أُمِرَّك[3] عليها لتزيل منزلتك عندي. فقلت: ما هي يا أمير المؤمنين؟ فإن كانت حقّاً /٧١/ فما ينبغي أن تزيل منزلتي منك، و إن كانت باطلاً فمثلي مَن أماط الباطل عن نفسه. فقال عمر: بلغني أنّك تقول: إنّما صرفوها عنه حسداً و ظلماً! فقلت: أمّا قولك يا أمير المؤمنين «ظلماً» فقد تبيّن للجاهل و الحليم، و أمّا /٧٢/ قولك «حسداً» فإنّ إبليس حسد آدم، فنحن المحسودن. فقال عمر: هيهات، هيهات، مُلئتْ والله قلوبكم لي حسداً و ضغناً و غشّاً ما يزول! فقلت: مهلاً يا أمير المؤمنين، لا تصفْ قلوب قومٍ أذهب الله عنهم /٧٣/ الرجس و طهّرهم تطهيراً من الحسد[4] و الغشّ؛ فإنّ قلب رسول الله صلى الله عليه وآله قلب القوم. فقال عمر: إليك عنّي يا ابن عبّاس! فقلت: «أفعل»، فلمّا ذهبتُ لأقوم استحيا منّي فقال:

← أوّل أربعة يدخلون الجنّة أنا و أنت و الحسن والحسين، وأزواجنا عن أيماننا و شمائلنا، وذرارينا خلف أزواجنا، و أشياعنا من ورائنا.

رواه ابن الأعرابي في معجم شيوخه، و أبو المعالي السمرقندي في عيون الأخبار، والقطيعي في زياداته على فضائل أحمد ح ١٩٠، وأبو جعفر الكوفي ح ٢٥٩ من مناقب أمير المؤمنين، و غيرها من المصادر.

وفي تاريخ الطبري: بجحاً بجحاً.

١. في الطبري: و ثمط عني.

٢. محمّد، الآية ٩.

٣. في الطبري: أُفرك عنها، و في ابن الأثير: أُقرك.

٤. كذا في النسخة، و في تاريخ الطبري بالحسد.

يا ابن عبّاس، مكانك، و إنّي لراع لحقّك /٧٤/ محبّ ما يَسرّك! فقلت: «يا أمير المؤمنين، إنّ لي عليك حقّاً و على كلّ مسلم، فمن حفظه فحظَّه أصاب، و من أضاعه فحظَّه أخطأ»، ثمّ قام و مضى[١].

و كان عمر يخلط في كلامه في هذا الأمر فيلوّنه؛ و ذلك بعلمه /٧٥/ ما هو عليه[٢].

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

١. إلى هنا تنتهي رواية الطبري.

٢. و في تاريخ الطبري (ج٤، ص٢٢٢) قبل هذا الحديث حديث آخر عن ابن عبّاس، قال: خرجت مع عمر في بعض أسفاره، فإنّا لنسير ليلة و قد دنوت منه، إذ ضرب مقدم رحله بسوطه و قال [منشداً لبيتين من أشعار أبي طالب]:

كذبتم و بيتِ الله يقتل أحمد ولما نطاعن دونه و نناضل
ونسلمه حتّى نُصَرّع حوله ونذهل عن أبنائنا والحلائل

ثمّ قال: أستغفر الله! ثمّ سار فلم يتكلّم قليلاً، ثمّ قال:

و ما حملتْ من ناقةٍ فوق رحلها أبرّ و أوفى ذمّة من محمّد
و أكسىٰ لبُرد الخال قبل ابتذاله وأعطى لرأس السابق المتجرّد

ثمّ قال: أستغفر الله! يا ابن عبّاس، أبوك عمّ رسول الله ﷺ و أنت ابن عمّه، فما منع قومكم منكم؟ قلت: لا أدري، قال: لكنّي أدري؛ يكرهون ولايتكم لهم! قلت: لِمَ و نحن لهم كالخير؟ قال: اللّهم غفراً، يكرهون أن تجتمع فيكم النبوّة و الخلافة فيكون بَجَحاً بجحاً. لعلّكم تقولون إنّ أبابكر فعل ذلك؛ لا والله، ولكن أبابكر أتى أحزم ما حضره، ولو جعلها لكم ما نفعكم مع قربكم، أنشِدني لشاعر الشعراء زهير قوله: «إذا ابتدرت...» فأنشدته و طلع الفجر... ثمّ نزل فصلّى....